

## إشكالية العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس – 5

جويلية 1962م.

### The problem of Algerian-French relations during the transitional period, March 19-July 5, 1962

عبد الرحمان بوقارة<sup>1\*</sup>، المخبر: الجزائر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع. (باتنة 1 الحاج لخضر)  
abderrahmane.boukara@univ-batna.dz  
لمياء بوقريوة<sup>2</sup>، (باتنة 1 الحاج لخضر) lahama123@yahoo.fr

2021-11-22	تاريخ القبول	2021-03-10	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

#### ملخص

تعالج هذه الدراسة مسألة العلاقات الجزائرية – الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية في ظل مراهنة الحكومة الفرنسية على بقاء المستوطنين في الجزائر، ما جعل العلاقات بين البلدين أمام فرضيتين: فإما الالتزام بمقررات إيفيان ويكون للمستوطنين دورا رياديا في الجزائر المستقلة، أو رحيلهم ما سيشكل انتصارا لطموحات الجزائريين، وهذا ما يطرح الإشكالية التالية: إلى أي حد نجحت الدولتان في تطبيق مقررات إيفيان خلال المرحلة الانتقالية؟  
توصلت هذه الدراسة إلى أن نشاط المنظمة العسكرية السرية (oas) التي رفضت الاتفاقيات قد تسبب في رحيل المستوطنين رغم المزايا التي تمتعوا بها وفق اتفاقيات إيفيان.

**كلمات مفتاحية:** اتفاقيات إيفيان؛ العلاقات؛ الجزائر؛ فرنسا؛ المرحلة الانتقالية

#### Abstract

This study addresses the issue of Algerian-French relations during the transition period, with the French Government betting on settlers to remain in Algeria, making relations between the two countries subject to two hypotheses: Either adherence to the Evian decisions and the settlers playing a leading role in independent Algeria or their departure will be a victory for Algerian aspirations, which poses the following problems: To what extent have the two States successfully applied the Evian decisions during the transition?

This study concluded that the activity of the secret military organization (OAS), which rejected the agreements, had caused the settlers to leave despite the advantages they enjoyed according to the Evian agreements.

**Keywords :** Algeria ; France ; The Evian agreements ; Transition Period ; Relations.

\* المؤلف المرسل

## مقدمة

إن الدارس لتاريخ العلاقات الجزائرية - الفرنسية يلاحظ بوضوح الدور المحوري الذي تمثله اتفاقيات إيفيان 1962م في رسم العلاقات المستقبلية بين البلدين، كون هذه الاتفاقيات قد كرست طبيعة جديدة للعلاقات بين الجزائر وفرنسا، بعد مئة وإثنين وثلاثين سنة من الحرب الدامية والاحتلال الفرنسي الغاشم الذي عرفته الجزائر منذ سنة 1830م. لكن هذه الاتفاقيات التي جاءت تتويجا لكفاح الشعب الجزائري طيلة عقود، قد حملت في متونها الكثير من القضايا التي ستؤدي للتصادم بين البلدين مستقبلا، خاصة أن الطرفين قد اعتبرا هذه الاتفاقيات انتصارا كبيرا كل من جهته، فما رأى فيه الفرنسيون انتصارا، اعتبرته قيادة جبهة التحرير الوطني مجرد تنازلات شكلية يمكن العودة عنها بعد استرجاع السيادة الوطنية.

هذا ما جعل من المرحلة الانتقالية (19 مارس - 05 جويلية 1962م) المنصوص عليها في اتفاقيات إيفيان بمثابة مرحلة صراع جديد بين البلدين، وهذا ما وضع الهيئة التنفيذية المؤقتة المسؤولة عن تسيير المرحلة الانتقالية أمام إشكالية حقيقية بفعل الواقع المفروض على الأرض في الجزائر، واختلاف المواقف وتباينها من اتفاقيات إيفيان.

إن اختلاف المواقف من اتفاقيات إيفيان كان جليا ومن الطرفين، ففي صف جبهة التحرير الوطني التي قادت الكفاح، برزت فئة معارضة لاتفاقيات إيفيان تمثلت في قيادة الأركان العامة التي ترى أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أفرغت الاستقلال من مضمونه بسبب التنازلات الكثيرة المقدمة لفرنسا، بينما احتفت القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني الممثلة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة " بن يوسف بن خدة " باتفاقيات إيفيان، معتبرة أنها أنقذت المواقف المفتاحية للثورة (بن خدة، 1989: 38-41) ، وهو نفس الموقف لرئيس الحكومة الأسبق "فرحات عباس": "اتفاقيات إيفيان عبارة عن اتفاق لفض نزاع، وإن مفاوضينا سواء تفاوضوا بشكل جيد أو سيئ فهذه قضية أخرى، المهم أن نتقبل بطريقة نزيهة هذه الاتفاقيات ونعتبرها قاعدة لعلاقاتنا المستقبلية مع فرنسا." (Ageron, 1992 : 12)

أما الجانب الفرنسي فوقع بدوره في انقسام بين أنصار الجنرال دوغول المكتفين بما تحققه لهم الجزائر الجزائرية، وبين أنصار الجزائر الفرنسية في الجيش الفرنسي والمستوطنين الذين رفضوا هذه الاتفاقيات جملة وتفصيلا، وأسسوا المنظمة العسكرية السرية للجيش الفرنسي الهادفة للحفاظ على الجزائر الفرنسية، تقسيمها، أو حرقها (Cd. Azzedine, 2007 : 13-29) ، معتبرين أن الجنرال دوغول قد تخلى عن كل الجهود التي بدلوها لتحقيق الجزائر الفرنسية القائمة على الهجرة والاستيطان، بينما اتفاقيات إيفيان تحد من سيطرتهم على الجزائر.

مما سبق يتضح أن البلدين أمام إشكالية حقيقية لتطبيق بنود اتفاقيات إيفيان خلال المرحلة الانتقالية، وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي: إلى أي حد نجح البلدان في تطبيق مخرجات اتفاقيات إيفيان باعتبارها الركن المحدد لطبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية على ضوء التطورات الطارئة التي عرفتتها الجزائر عقب الإعلان عن وقف إطلاق النار 19 مارس 1962م؟

إن مراهنه الحكومة الفرنسية على الهيئة التنفيذية الموقته من جهة، وبقاء المستوطنين في الجزائر من جهة أخرى، يضعنا أمام فرضيتين أساسيتين، فإما التطبيق الحرفي لمقررات إيفيان ويكون للمستوطنين دورا رياديا في الجزائر المستقلة كضمان للمصالح الفرنسية في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى لتعطيل أي انطلاقة ثورية للجزائر المستقلة، أو رحيلهم ما سيشكل فشلا ذريعا للحكومة الفرنسية في الحفاظ على امتيازاتها بموجب اتفاقيات إيفيان، خاصة أن كل الآمال الفرنسية كانت منصبة على إبقاء المستوطنين في الجزائر.

تهدف هذه الورقة البحثية لإمطة اللثام عن مرحلة معقدة وحساسة من تاريخ الجزائر المعاصر، لا تزال آثارها والتساؤل حولها قائما إلى يومنا هذا، رغم بعض الدراسات التي تناولت هذه المرحلة في بعض جوانبها لعل أهمها مقال للأستاذ: أحمد حداد بعنوان: "التحديات التي واجهت الثورة الجزائرية في المرحلة الانتقالية (19 مارس - 25 سبتمبر 1962)".

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي سيستخدم لدراسة السياق التاريخي لتوقيع اتفاقيات إيفيان بعد جولات تفاوضية شاقة بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، إضافة إلى التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، كما تعتمد الدراسة على منهج تحليل المضمون الذي سيطبق في تحليل مضمون اتفاقيات إيفيان، واستقراء الآثار التي يمكن أن تتأتى عبر التطبيق الحرفي لبنود هذه الاتفاقيات.

ختاما توصلت هذه الدراسة "إشكالية العلاقات الجزائرية - الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 05 جويلية 1962م" إلى جملة من النتائج لعل أهمها:

- إن نشاط المنظمة العسكرية السرية (OAS) التي رفضت الاتفاقيات جملة وتفصيلا قد تسبب في رحيل المستوطنين من الجزائر رغم المزايا التي تمتعوا بها بموجب اتفاقيات إيفيان، وهذا ما شكل فشلا ذريعا للحكومة الفرنسية.
- رغم الفراغ الإداري والاقتصادي الذي خلفه الرحيل الجماعي للمستوطنين من الجزائر، إلا أن هذا قد شكل انتصارا كبيرا لطموحات الشعب الجزائري ولجبهة التحرير الوطني في ظل إدراكها للخطر الذي سيمثله هؤلاء على الجزائر المستقلة.

## العرض

جاءت اتفاقيات إيفيان بعد سلسلة طويلة من اللقاءات السرية والجولات التفاوضية بين جبهة التحرير الوطني وممثلي الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ 1956م -22: 1995 (Malek) (26) إلى غاية مفاوضات إيفيان الثانية (07-18 مارس 1962م) التي كانت حاسمة بسبب رغبة الطرفين الإسراع في حلحلة القضايا الخلافية التي كانت عقبة أمام توقيع الاتفاقيات، فمن مسألة القوة المحلية، الهيئة التنفيذية، الوجود العسكري الفرنسي والقواعد الفرنسية في الجزائر إلى مسألة الصحراء والأقلية الأوروبية (317-317 : 2012 Vaisse) أصبحت المفاوضات عبارة عن تنازلات متبادلة بغية الإسراع في توقيع الاتفاقيات، والمضي قدما نحو استفتاء تقرير المصير يوم 01 جويلية 1962م. (218 : 1995 Malek)

نصت اتفاقيات إيفيان على تشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس (أنظر التعليق رقم 1)، تشرف على تنفيذ مقررات اتفاقيات إيفيان الموقعة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية خاصة ما تعلق بـ:

- تنظيم استفتاء تقرير المصير والحفاظ على الأمن العام ومراقبة خطوط التماس بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي.
- ضمان حقوق المستوطنين تمكينهم من الاستفادة من مزايا المواطنة الجزائرية خلال ثلاث سنوات الأولى بعد استفتاء تقرير المصير لينالوا بعدها الجنسية الجزائرية، إضافة إلى تعهد السلطات الجزائرية بحفظ وضمان أمن وأملاك المستوطنين والمشاركة النظامية للرعايا الفرنسيين في إدارة الشؤون العامة للجزائر، ولهم أيضا نصيب فعلي وعادل في التمثيل بجميع المجالس ذات الطابع السياسي والإداري أو الاقتصادي والاجتماعي، مع احترام خصوصيتهم الثقافية واللغوية والدينية، وقانون أحوالهم الشخصية الذي يجب أن يحترم وينفذ من قبل المجالس القضائية الجزائرية بعد استقلال الجزائر. (322-324 : 1962 J O R F)

رغم إصرار الطرفين على المضي قدما نحو استفتاء تقرير المصير إلا العلاقات الجزائرية الفرنسية المنبثقة عن اتفاقيات إيفيان قد تعرضت لأولى العقبات مباشرة بعد 19 مارس 1962م، بسبب القضايا التالية:

- مسألة القيادة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.
- نشاط منظمة الجيش السري.
- هجرة المستوطنين - الحقيبة أو الثابوت -

## 1- أزمة القيادة وأثرها على تطبيق مقررات إيفيان

برز الصراع الخفي بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان -بسبب اختلاف الرؤى والتصورات حول مسائل إدارة الحرب- إلى العلن يوم 21 جوان 1961م عندما أسقطت مدفعية جيش التحرير الوطني طائرة استطلاعية فرنسية فوق مركز "ملاق" التابع لجيش التحرير الوطني في الحدود التونسية، فتم أسر الطيار "فريديريك غيار" واتهم بالتجسس، إلا أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتحت ضغط السلطات التونسية طالبت بتسليم الطيار إلى الحكومة التونسية وهو ما رفضه "هوارى بومدين" وقيادة الأركان. (بن جديد، 2011: 158) على وقع هذا الخلاف اجتمعت قيادة الأركان وقررت تقديم استقالته إلى الحكومة المؤقتة يوم 15 جويلية 1961م، ثم عمدت إلى توزيع عريضة على قادة الوحدات القتالية تدين سياسة الحكومة المؤقتة وتنازلاتها للرئيس "بورقيبة" صاحب الأطماع التوسعية على حساب الجزائر. (Zerguini, 2000 : 168)

غير بعيد عن الصراع المعلن بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت هذه الأخيرة في ماي 1961م تعيش أزمة متجددة بسبب المفاوضات فحين واصلت قيادة الأركان مهاجمة "كريم بلقاسم"، ظهر قداماء اللجنة المركزية كـ"بن خدة" و"سعد دحلب" ضد "فرحات عباس" المشتبه بأنه يتورط في لعبة مع الجنرال "دوغول" ويفتقر للحزم فيما يتعلق بقضية الصحراء، خاصة أن الجنرال دوغول قد مهد لافتتاح المفاوضات باتصالات غير رسمية لا مع الحكومة المؤقتة بل مع "فرحات عباس" شخصيا، فرأى المركزيون باستثناء "مهري عبد الحميد" أن الهدف من هذه المناورة هو زعزعة القيادة عبر اختيار المفاوضات المناسبين، وتعزز هذا الشعور أكثر بعد لقاء سويسرا بين "بومبيدو"، "دولوس" عن الجنرال دوغول و"بومنجل"، "بولحروف" عن الحكومة المؤقتة، فوفقا للتقرير الذي قدمه الطيب بولحروف لبن طوبال يكون "بومنجل" قد تحاشى إثارة قضية الصحراء رغم الاتفاق على طرحها في بداية اللقاء .

هذا ما جعل فرحات عباس في موقف حرج بعد أن تم الخلط بين مواقفه ومواقف بومنجل الشخصية، زيادة على ذلك يرى "محمد حربي" أن نزعة فرحات عباس لإثارة الذعر بغية تسهيل شروط التسوية مع فرنسا، هي السبب في الموقف الذي وصل إليه (حربي، 1983: 233-234)، وهو ما يذهب إليه "سعد دحلب" بقوله: "يمكن الوثوق بفرحات عباس حينما نكون أقوىاء لا حين نكون ضعفاء، إن حكومته لن تصنع السلم ولن تصنع الحرب، وهو بممارساته كبرلماني قديم واستعجاله للفراغ من المسألة سوف يفقد حتى فكرة التفاوض حظوتها، وستكون تلك كارثة للجميع" (حربي، 1983: 233-234)، زيادة على ذلك فإن "فرحات

عباس" حسب: " قد برهن على عدم استطاعته التحكم في وزرائه...ثم تهديد كريم بلقاسم أنه سينسحب علانية من الحكومة إذا أعيد تعيين فرحات عباس." (دحلب، 2007: 135) ولمعالجة هذه القضايا الطارئة (استقالة هيئة الأركان العامة، وأزمة الحكومة المؤقتة، والمفاوضات المتعثرة) انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس 9-27 أوت 1961م، وهو الاجتماع الذي أسفر عن تعيين حكومة مؤقتة جديدة برئاسة "بن يوسف بن خدة" الذي يبدو أكثر راديكالية باعتباره مركزيا قديما، كما حافظ الباءات الثلاثة (بن طوبال، بوالصوف، بلقاسم كريم) على وجودهم في الحكومة الجديدة، في حين تم استبعاد فرحات عباس من رئاسة الحكومة (الشيخ، 2003: 129)، أما عن قيادة الأركان فتم توجيه الأمر لقادتها للعدول عن الاستقالة، إلا أن تدخلات "منجلي، قايد أحمد" قد هاجمت اللجنة الوزارية للحرب ومن ورائها الحكومة المؤقتة، ونظير التجاهل الذي لقيه قادة هيئة الأركان فإنهم غادروا الاجتماع نحو ألمانيا، واستمر الخلاف بين الحكومة الجديدة ومسيري هيئة الأركان بالنيابة، حيث حاول كل طرف السيطرة على الوضع، فأصدرت الحكومة المؤقتة أمرا لقادة الداخل في 27 سبتمبر 1961م تدعوا فيه لعدم الامتثال لأوامر هيئة الأركان، لتقوم في فيفري 1962م بجمع كل السلطات في يدها بما فيها العسكرية، في حين جعلت هيئة الأركان من نفسها هيئة موازية ضد الحكومة المؤقتة التي أرسلت بعض القادة إلى الجزائر للاطمئنان على الولايات، كما عملت على إحياء المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة، التي أرادت من خلالها الظهور أمام فرنسا في زي الممسك بزمام الأمور وأنها الممثل الفعلي للشعب الجزائري، في حين ركزت هيئة الأركان المقتنعة بضرورة التسوية على رفض التنازلات التي قدمتها الحكومة المؤقتة لفرنسا، فرغم الإلحاح عليها للمشاركة في إيفيان الثانية فإن ممثلها كان ممثلا صامتا بعد أن أصبحت المسائل العسكرية ثانوية. (حربي، 1983: 238-240).

ومباشرة بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان والإعلان عن وقف إطلاق النار تصاعدت وتيرة السباق نحو قمة السلطة، وهو ما برز قبيل وخلال انعقاد مؤتمر طرابلس 25 ماي 7 جوان 1962م بين ثلاث استراتيجيات:

بالنسبة للحكومة المؤقتة فإنها حددت لنفسها ثلاثة أهداف هي: ضرورة فرض احترام تام لبنود اتفاقيات إيفيان واحتكار جبهة التحرير الوطني للقيادة، أي أن انتقال السلطة يؤول إليها مباشرة، فعملت على منع الدعوة لانعقاد المجلس الوطني للثورة لتحاشي النقاش حول المستقبل وبالتالي شرعيتها (أنظر التعليق رقم 2)، واعتمدت على الولايات التي رأى "مصطفاي" ضرورة إيجاد لجنة تنسيق بينها وبين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في

الهيئة التنفيذية المؤقتة، حيث كانت حريصة على احترام الأوروبيين وتنوي الإبقاء عليهم.  
(حربي، 1983: 265)

في حين تمحورت استراتيجية هيئة الأركان المعارضة لاتفاقيات إيفيان وللحكومة المؤقتة باعتبارها المسؤولة عن ملف المفاوضات (السبب في تعميق الخلاف بين الطرفين) على ضرورة العمل بمبدأ أولوية العسكري على السياسي، مع التأكيد على أن جيش التحرير الوطني هو جنين للجيش الوطني ولا يسمح بتعريضه للتشتت والانقسام. (لونيس، 2007: 7)

أما وجهة نظر أحمد بن بلة الراضة لاتفاقيات إيفيان ووجهة نظر الحكومة المؤقتة، والمؤيدة لهيئة الأركان والمتفقة معها فيما يخص إنشاء مكتب سياسي وتقوم استراتيجيته على المبادئ التالية: العروبة، الإسلام والإصلاح الزراعي (أنظر التعليق رقم 3).  
هذا الصراع المعلن على السلطة قد تجلى بوضوح خلال انعقاد المجلس الوطني للثورة بطرابلس لدراسة:

- برنامج لجهة التحرير ومستقبل الدولة والمجتمع الجزائري، التي أعدت بالحمامات من قبل محمد الصديق بن يحي، محمد حربي، مصطفى لشرف، رضا مالك وعبد المالك تمام وأحمد بن بلة ومحمد يزيد، وهو ما سيعرف لاحقا بميثاق طرابلس.
- اختيار أجهزة السلطة السياسية الجزائرية، أو تشكيل قيادة عليا للثورة باسم "المكتب السياسي"، لحكم جزائر الاستقلال مكان الحكومة المؤقتة. (لونيس، 2007: 14).

ومع بداية الأشغال ظهر الانشغال الحقيقي لكل طرف حيث لم يطل النقاش حول برنامج طرابلس، فصودق عليه بالإجماع، وفي هذا يقول "علي كافي": "تمت المصادقة عليه بالإجماع دون أية مناقشة إذ لم يغير منه حرف واحد... وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وسهولة وإهمال، لإفساح المجال للمطامح الشرسة حيث أن ما كان استحوذ على العقول آنذاك هو انتخاب المكتب السياسي". (كافي، 1999: 288)

فاقترح بومدين (بن بلة) إنشاء قيادة مصغرة تضم المساجين الخمسة زائد "محمدي السعيد" و"الحاج بن علا"، أما كريم بلقاسم فاقترح قيادة موسعة تضم القادة التاريخيين من لجنة الـ 22 أو لجنة التسعة (بن طوبال، بوصوف بوضياف، بيطاط، آيت احمد، خيضر، بن بلة، كريم بلقاسم، ودحلب).

إلا أن نتيجة الاقتراع أظهرت فوز قائمة بن بلة دون تحقيق أغلبية الثلثين حيث نالت قائمته 33 صوتا مقابل 31 للائحة كريم بلقاسم .

وأمام حالة الفوضى والغموض والاتهامات حول صحة بعض وكالات التصويت، تأزمت الأمور ما جعل بن يوسف بن خدة يغادر مدينة طرابلس إلى تونس في 8 جوان 1962م، حفاظا على حكومته الملزمة والمسؤولة عن تطبيق اتفاقيات إيفيان مع الحكومة الفرنسية. (حربي، 1983: 281)

لتنطور الصراعات أكثر مع دخول قيادة الأركان علانية صف بن بلة، ثم تقديم الحكومة المؤقتة لاستقالته التي رفضها المجلس الوطني للثورة، ثم قيام الحكومة المؤقتة بعزل قيادة الأركان في 30 جوان، حيث انتقل الصراع نحو الداخل في محاولة من كل طرف لضمان الولايات إلى جانبه. (لونيس، 2007: 31)

هذا الانشغال بمسألة السلطة وأزمة القيادة التي طال أمدها سمح للمنظمة العسكرية السرية الإرهابية بفرض وجودها على الأرض كطرف يجب التفاوض معه كأخر الحلول إن فشلت في الحفاظ على الجزائر الفرنسية أو تقسيمها.

## 2- منظمة الجيش السري واتفاقيات إيفيان

رغم نجاح الجنرال دوغول في تحقيق ما أسماه الجزائر الجزائرية، ورغم التحويلات التي طرأت عليها أمام معارضة جبهة التحرير الوطني للكثير من التصورات الديغولية، إلا أن المنظمة العسكرية السرية أعلنت عدم اعترافها لا باتفاقيات إيفيان، ولا بالحكومة الفرنسية ولا بجبهة التحرير الوطني: "لا نريد سماع ماذا تقول جبهة التحرير الوطني ولا نريد معرفة هذه الضمانات، بالنسبة إلينا جبهة التحرير عبارة عن إرهابيين ومجرد التحدث إليهم جريمة..." (حماميد، 2007: 203)، ما سيجعل هذه الجزائر الجزائرية في مهب الريح، وهذا ما جعل الصحف الفرنسية "لوموند"، "باري جور"، "ليبراسيون" تتساءل: هل يدرك الأوروبيون مصلحتهم؟ بعد الإنذارات الصادرة عن الحكومة الجزائرية المؤقتة جراء ممارسات المنظمة الإرهابية الفرنسية. (شريط، د.س: 165-167)

هذا ما جعل زعيم قادة المنظمة العسكرية الجنرال "سالان" يعلن الحرب على الجميع في مارس 1962م، حتى قبل وقف إطلاق النار عندما أصدر أوامره إلى جميع الفرنسيين مدنيين وعسكريين بهدف تطبيق: "سياسة الأرض المحروقة، الخراب والدمار، وإعادة الجزائر إلى ما كانت عليه سنة 1830م، قنص العرب، التنكيل بقوات السلام (القوة المحلية)، حرق العمارات، وتخريب المصالح الحكومية، وضع المتفجرات واستعمال السيارات الملغمة في الساحات التي



يتجمع فيها المسلمون... " (قنطاري، 1995: 169)، ففي يوم 15 مارس اغتالت عناصر المنظمة ستة من مريدي المراكز الاجتماعية، من بينهم الكاتب الشهير "مولود فرعون"، وفي 03 أفريل تم قتل كل المرضى المسلمين في مستشفى بوفريزي في العاصمة (حداد، 2017: 165)، وفي هذا يقول الجنرال دوغول: "كانت الحرائق المنظمة ترسل لهيبها في كل مكان: في المدارس، البلديات، المعامل والمخازن، والمكاتب، وهكذا اندلعت النيران...، في دار الحكومة، والجامعة (مكتبة الجامعة يوم 8 جوان 1962)، كثانوية باستور بالعاصمة، وثانوية أورليان بوهران يوم 4 جوان 1962، ومستودعات البترول ومنشآت المرافئ" (دوغول، 1971: 142)، وشهد يوم 02 ماي فقط مقتل 63 شخص وجرح 140 نتيجة عملية انتحارية بسيارة مفخخة استهدفت ميناء العاصمة. (حداد، 2017: 165)

إلا أن نشاط هذه المنظمة سرعان ما بدأ في التراجع أمام مقاومة جبهة التحرير الوطني خاصة بعد وصول الرائد "عزالدين" إلى العاصمة، حيث أعاد تكوين المنطقة المستقلة، ففي أفريل 1962م كانت 14 كتيبة قوية وأكثر من 10 آلاف رجل احتياطي، و12 ألف قطعة سلاح تحت تصرف الرائد عز الدين، وكذلك الإجراءات المتأخرة التي طبقها دوغول للقضاء على هذه المنظمة. (Cd. Azzedeine, 2007 : 141-145)

وفي هذا الإطار تم إيقاف "جوهو" الذي حكم عليه بالإعدام، تلاه الجنرال "سالان" الذي قبض عليه أيضا بمدينة الجزائر، وبهذا الفشل قامت هذه المنظمة بمحاولة سياسية تمثلت في لقاء فارس- سوزيني، التي حاول خلالها الأخير الحصول على بيان مكتوب لضمانات سياسية هي في الأساس موجودة في اتفاقيات إيفيان، وهذا ما يمكن اعتباره كمحاولة لكسب اعتراف جبهة التحرير الوطني والعودة إلى الشرعية من قبل "سوزيني"، ومحاولة للحصول على المزيد من التنازلات والامتيازات للمستوطنين في الجزائر، ثم جاء تفويض "شوقي مصطفى" باسم الجبهة للاتفاق مع سوزيني- حسب عبد الرحمان فارس-، حيث اشترط مصطفى في لقاء 17 جوان على سوزيني أن يوجه نداء لمجموعاته المسلحة لوقف التخريب والعمليات الإرهابية، مقابل البيان المكتوب الذي طلبه سوزيني (أنظر التعليق رقم 4)، هذا ما أوقف نشاط المنظمة العسكرية السرية.

### 3- هجرة المستوطنين أول فشل لاتفاقيات إيفيان

ارتكزت الجزائر الجزائرية التي حققها الجنرال دوغول بموجب اتفاقيات إيفيان على بقاء قرابة المليون مستوطن فرنسي في الجزائر، لكن الوضع العام في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية لم يسمح ببقائهم نظرا للفوضى العارمة التي سادت البلاد عقب التوقيع على اتفاق

وقف إطلاق النار، خاصة نشاط المنظمة العسكرية السرية للجيش الفرنسي، التي حاولت عرقلة اتفاقيات إيفيان بتواطؤ من الجهات الرسمية في باريس. (سوزيني، 2012)

ومن هذا المنطلق كانت نتائج سياسة "الابتزاز" التي تبنتها المنظمة العسكرية بعكس توقعات قادتها حيث أدت لحالة من الذعر العام أجبر المستوطنين الأوروبيين على المغادرة دون أمل العودة، تاركين أملاكهم لمعارفهم الجزائريين بأسعار بخسة، ففي نهاية جوان 1962م كان أكثر من 560 ألف منهم 100 ألف يهودي جزائري يرحلون إلى فرنسا (حربي، 1983: 284)، وهذا ما سجله الجنرال "دوغول" في مذكراته: "لكن منظمة الجيش السري حملتهم على الاستعجال، فرحلت الأكثرية الساحقة من الفرنسيين، وفروا أحيانا من الخوف والذعر ففي شهري ماي وجوان من سنة 1962، كان يتجمع يوميا قرابة 7000 شخص في البواخر والطائرات التي تنقلهم إلى مرسيليا، وباستثناء العسكريين فقد كان يقيم في الجزائر مليون أوروبي. ولم يبق منهم سوى 100 ألف فقط..." (دوغول، 1971: 143)، رغم نداءات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للمستوطنين بحرية بقائهم في الجزائر، حيث صدر بيان عن الحكومة المؤقتة يوم 4 جوان يؤكد على ضرورة العمل لجعل اتفاقية إيفيان ميثاقا للجزائر وقاعدة لضمان التعايش بين الأوروبيين والمسلمين، زيادة على كون بعض فصولها تضمنت امتيازات هامة للأوروبيين.

إلا أن الجو العام الذي ساد في الجزائر بعد 19مارس ثم 17جوان 1962م، قد أجبر المستوطنين على الرحيل خوفا من الانتقام لمشاركة غالبيتهم في الجرائم المرتكبة ضد الجزائريين خلال سنوات الثورة، ونشاطهم ضمن منظمة الجيش السري بينما كانت المنظمة تراهن عليهم بالدرجة الأولى مع حلفائهم المسلمين للبقاء في الجزائر والعمل على استمرارية الجزائر الفرنسية، نظرا لما يشكلونه من كتلة بشرية معتبرة (شرقي، 2006: 355-359)، لذلك فالجيش السري هو منظمة المستوطنين قبل العسكريين، خاصة بعد الدعوات التي أصدرها بعض قادة المنظمة العسكرية السرية في صورة الجنرال "غاردي" الذي نصح بالمغادرة قائلا: "إن رحيل الأوروبيين يجب أن يتكشف"، خاصة بعد مغادرة وهروب الكثير من قادة وإطارات المنظمة العسكرية نفسها كفودري، غودار، بوزارت، وغاردسن. (هارون، 2003: 62-63)

ففي 27 جوان 1962م لم يبق في قسنطينة سوى 12 ألف من المستوطنين منهم ألف يهودي، بعدما كانوا سابقا أكثر من 40 ألف منهم 20 ألف يهودي، أما في تلمسان فقد غادرها أزيد من 6500 من الأوروبيين من مجموع 12 ألف كانوا بها قبل 27 جوان 1962م. (هارون، 2003: ص 64)

وبهذا الرحيل "الهروب، الانتحار" الجماعي للأوروبيين المنظم من قبل المنظمة العسكرية السرية (Elwatan, 2012: 10-12) تكون جبهة التحرير الوطني قد تخلصت من شبح الجزائر الجزائرية التي رسمها الجنرال دوغول، وقضت على مشكلة كان من الصعب معالجتها، وهو الرأي الذي خلص إليه "بن يوسف بن خدة" بعد ثلاثين سنة من استقلال الجزائر قائلا: "لو بقيت هذه الأقلية في الجزائر لوقع صراع لا يحمد عقباه"، فلا شك أن قادة جبهة التحرير الوطني كانوا يخشون حدوث شيئين على الأقل في حال بقاء الأقلية الأوروبية وهما:

- احتمال هيمنة هذه الأقلية على المجتمع كما كانت سابقا في ظل الاحتلال كونها نخبة متميزة عن الأهالي.

- حدوث فوضى قد تؤدي إلى تقسيم الجزائر وفق ما كانت تطمح إليه المنظمة العسكرية السرية. (شرقي، 2005: 361)

إلا أن هناك من ينظر لقضية مغادرة الأوروبيين للجزائر من زاوية ثانية فهذه المغادرة قد شلت البلاد، حيث تراجعت قدرة النشاط الصناعي والتجاري من 80 إلى 90 في المئة عما كانت عليه سنة 1954م، أما الإدارة فإنه من أصل 80 ألف موظف كان 82% من الأوروبيين، حيث بلغت نسبة الذين تركوا وظائفهم أكثر من 70% وهو ما جعل البلاد في حالة مأساوية.

(حربي، 1983: 264-265)

### خاتمة ونتائج الدراسة

لقد مثلت المرحلة الانتقالية أولى خطوات الخروج عن بنود اتفاقيات إيفيان وعدم تطبيقها الحرفي، فرهان الجنرال دوغول على تحقيق مشروعه الجزائر الجزائرية خلال المرحلة الانتقالية اعتمادا على اتفاقيات إيفيان التي تضمن استمرار علاقات جزائرية - فرنسية خاضعة للهيمنة الاستعمارية تحت غطاء جديد هو التعاون بين البلدين، هذه العلاقات وفق النظرة الفرنسية لا يضمنها إلا بقاء المستوطنين في الجزائر بعد الاستقلال، وبناء على هذا الطموح حاولت المنظمة العسكرية السرية الحصول على المزيد من الامتيازات مستغلة حالة الصراع الذي كانت تعانیه قيادة جبهة التحرير الوطني، إلا أن نشاطها الإرهابي قد جاءت نتائجه معاكسة لرغبات فرنسا ولرغبات قادة المنظمة في حد ذاتها، فرغم ما خلفته من جرائم إلا أنها كشفت الوجه الحقيقي لفرنسا وأهدافها من اتفاقيات إيفيان من جهة، ومن جهة أخرى خلصت جبهة التحرير الوطني من فخ بقاء المستوطنين في الجزائر وما سيشكلونه من ضغط على الجزائر التي تسعى لبناء علاقات طبيعية متساوية مع فرنسا في المعاملة والسيادة.

## الإحالات

1: ضمت الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس: رئيسا، Roth Roger: نائبا للرئيس، Manoni Jean: مكلف بالشؤون المالية، شوقي مصطفى: الشؤون العامة، الشيخ أمحمد: مكلف بالزراعة، عبد القادر الحصار: النظام العام، حميدو بومدين: الشؤون الاجتماعية، Koenig Charles: الأشغال العمومية، الشيخ بيوض: الشؤون الثقافية، محمد بن تفيطة: البريد، بلعيد عبد السلام: الشؤون الاقتصادية، عبد الرزاق شنتوف: الشؤون الإدارية. (فارس، 2007: 137)

2: لأن اتفاقيات إيفيان حققت مبادئ الثورة الأساسية (الاستقلال، وحدة الشعب، والوحدة الترابية للجزائر) وهو ما تجسده المادة 24 من الباب السابع المتعلقة بنتائج تقرير المصير والمادة 27 من لائحة تقرير المصير التي نصت على:

- اعتراف فرنسا فورا باستقلال الجزائر.

- نقل السلطات فورا للجزائريين.

- تنظيم الهيئة التنفيذية المؤقتة في خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل الجمعية الوطنية

الجزائرية التي تتسلم السلطات. (سعد الله، 2007: 361)

3: وصفها في مذكراته: "كانت تشكل زواجا من طراز استعماري جديد، وكان لابد من التملص من مثل هذه الزيجات المغشوشة، التي وجدها بعض أعضاء الحكومة المؤقتة مطمئنة لهم..." (بن بلة، د. س: 135)

4: والذي تضمن مشاركة الأوروبيين في القوة المحلية والعمو عن أعضاء المنظمة العسكرية والجرائم المرتكبة بعد 19مارس، وهي القضية التي جعلت جل قادة جبهة التحرير الوطني يسارعون للتنديد بها في صورة بن بلة، خيضر، بيطاط يوم 18 جوان، تبعهم بن خدة في اليوم الموالي بحجة أنه لا حق للهيئة التنفيذية في إبرام اتفاقيات باسم جبهة التحرير الوطني. أنظر: محمد حربي، 1983: 284)

## قائمة المراجع

### اولا باللغة العربية

1. إبراهيم لونيبي، (2007)، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، الجزائر: دار هومة.
2. أحمد بن بلة (د.س)، مذكرات، تر. العفيف الأخضر، بيروت: دار الآداب.
3. أحمد حداد، (فيفري 2017)، التحديات التي واجهت الثورة الجزائرية في المرحلة الانتقالية (19 مارس - 25 سبتمبر 1962)، تونس: المجلة التاريخية المغربية، السنة 44، العدد، 166.
4. بن يوسف، بن خدة، (1989)، نهاية حرب التحرير في الجزائر - اتفاقيات إيفيان - ترجمة: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

5. جان جاك سوزيني: "الدولة الفرنسية تعاونت مع منظمة الجيش السري"، الخبر، ع.6657/17 / (2012 / 3)
6. حسينة حماميد، (2006-2007)، المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر (1961-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
7. سعد دحلب، (2007)، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر: منشورات دحلب.
8. سليمان الشيخ، (2003)، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر. محمد حافظ الجمالي، ط.1، الجزائر: دار القصة.
9. الشاذلي بن جديد (2011) مذكرات، ج.1، 1929-1979، تر. عبد العزيز بوباكير، ط.1، الجزائر: دار القصة.
10. شارل دوغول، (1971)، مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، تر. سموحي فوق العادة، مر. أحمد عويدات، ط.1، بيروت، منشورات عويدات.
11. عبد الرحمان فارس، (2007)، الحقيقة المرّة، مذكرات سياسية 1945-1965، تر. مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر: دار القصة.
12. عبد الله شريط، (د.س)، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية سنة 1962، ط.1، الجزائر: خاصة بوزارة المجاهدين.
13. علي كافي، (1999)، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، الجزائر: دار القصة.
14. علي هارون، (2003)، خيبة الانطلاقة أو فتنة صيف 1962، تر. الصادق عماري، أمال فلاح، الجزائر: دار القصة.
15. عمر سعد الله، (2007)، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، الجزائر: دار هومة.
16. قنطاري محمد وآخرون (1995)، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
17. محمد حربي، (1983)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954 - 1962، تر. كميل قيصر داغر، ط.1، بيروت، لبنان: دار الأبحاث العربية.
18. محمد شرقي (2005-2006)، أبرز القيادات السياسية والعسكرية في الثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسنطينة: جامعة منتوري.

### ثانيا بالغة الاجنبية

1. Ageron Charles-Robert, (2007), "Les accords d'Evian, 1962", Revue d'histoire, N°35, juillet 1992.
2. Cd. Azzedine, (2007), Et Alger ne brula pas, Alger ed. ENAG.

3. Redha Malek, (1995), L'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes 1956 -1962, Alger : Ed. Dahlab.
4. -Maurice Vaisse, (2012)« Vers La Paix En Algérie-Les négociations D'évian dans les archives diplomatiques Françaises 15 janvier1961-29 juin 1962, Alger: Ed. Alem el Afkar, Alger, 2012
5. Mohamed Zerguini, (2000), Une vie de combats et de lutte témoignages et appréciations, T.1 (1941-1962), Alger : Ed. En-nahdha.
6. Journal Officiel de la République Française, 20 Mars 1962.
7. La Dépêche de Constantine : N°17305(16 6 1962)
8. EL WATAN, 5 juillet, 2012, N° spécial.